الفكر اللغوي في النحو العربي من خلال الخصائص التركيبيّة للجملة الاسميّة

الدكتور دلوم محمد

أستاذ محاضر (أ)

جامعة المسيلة . الجزائر

mohamed.delloum@univ-msila.dz

الملخّص:

تمتاز العربية في نحوها بالتوافق والانسجام مع مقتضيات الفكر اللغوي، الذي أودعه الله في عقل الإنسان. يحدّثا القرآن الكريم عن علاقة العربية بالعقل في قوله تعالى: ((**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**))، (يوسف، 2)، ونظرا لضيق المساحة الورقية سنقتصر على نحو الجملة الإسمية في إثبات علاقة النحو العربي بالعقل البشري، وأنّ قواعد النحو العربي تنسجم مع مقتضيات الفكر اللغوي، فنبرر أوّلا سبب وجود نموذجين فقط للجملة العربية، الاسمية والفعلية، وتنوّع الاسمية إلى بسيطة ومركبة وعدم تنوع الفعلية، كما نتطرّق إلى أنماط الجملة الاسمية البسيطة، والمركبة، ونشير إلى أنّ نحو الجملة الاسمية نحو علمي في تفريعاته ومبادئه وقواعده. وتكمن أهمّية البحث في تيسير تعليم النحو وذلك بتقديمه للمتعلمين كأفكار ومعان يقرّها الواقع اللغوي والعقل البشري، لا كقواعد شكلية يُطلب حفظها، كما أنّ هذا التخريج العلمي للنحو العربي يبشر بمستقبل زاهر للعربية في عالم الرقمنة.

الكلمات المفتاحية:

الفكر اللغوي، النحو العربي، الجملة الاسمية.

Linguistic Thought in Arabic Grammar through Syntactic Characteristics of Nominal Sentence

Dr. Delloum Mohammed.
Assistant Lecturer (A)
University of M'sila – Algeria.
mohamed.delloum@univ-msila.dz

Abstract

Arabic is characterized by its compatibility with the requirements of linguistic thought, which God placed in the mind of man. The Qur'an speaks of the relationship between Arabic and reason in the verse: ((We have revealed it to the Arab Koran, you may reason)), (Joseph, 2), and given the narrow paper space, we will confine ourselves to the nominal sentence to prove the relationship between the Arabic grammar and the human mind, and with the requirements of linguistic thought, we first justify the reason for the existence of only two models of the Arabic sentence, nominal and verbal, and the diversity of the nominal to simple and complex and non-diversity of the verbal, as we touch on the patterns of simple nominal sentence, and complex, and point out that the nominal sentence is no more than scientific in its branches, principles and rules. The importance of the research lies in facilitating the teaching of grammar by presenting it to learners as ideas and meanings recognized by the linguistic reality and the human mind, rather than as formal rules that are required to be learnt by heart and this will reveal a promising future for Arabic in the digital world.

Keywords :

linguistic thought, Arabic Grammar, nominal sentence

يمتاز الفكر اللغوي لنحاة العربية الأوائل الذين قعّدوا ونظروا للعربية بسيطرة النزعة العلميّة، وقد أثمرت تلك النزعة العلمية في إيجاد نحو للعربية ينسجم مع مقتضيات الفكر اللغوي الذي أودعه الله في ذهن الإنسان، وهذا يفسّر استقامة العربية في حدّذاتها مع مقتضيات العقل الإنساني، قال تعالى: (أنّا أنزلناه قرآنا عربيا لعلّكم تعقلون) (يوسف 2). وتتأكّد هذه الحقيقة على الأرض بنبوغ الأعاجم في علوم العربية، كسيبويه والجرجاني وابن جنّي. ولسنا الآن بصدد إثبات علميّة مناهج الدراسات اللغويّ عند العرب الأوائل الذين قعّدوا للعربية، واكتمل النحو بجهودهم، بدءا بتحديد زمان الفصاحة ومكانها، لضبط مدوّنة لغوية فصيحة، ثمّ إخضاعها للدراسة بمناهج ومقاييس قمّة في الإحكام العلمي، مستفيدين في ذلك ومتأثّرين بمناهج ومبادئ علماء الشريعة، وبصفة خاصة أصول الفقه. ولكنّنا سنقتصر على إبراز الخصائص العلمية للنحو العربي، لأنّ اللغة التي شهد لها القرآن الكريم بالاستقامة مع مقاييس ومبادئ العقل، تحكمها بالضرورة قوانين تتوافق مع مقتضيات العقل.

نظرة علماء العربية إلى الكلام:

لقد راعى علماء العربية في نظرتهم إلى الكلام جانبي الشكل والمضمون، فاهتمامهم بالشكل يتجلى في دراسة بنية التركيب، أمّا الاهتمام بالمضمون فيتجلّى في الاهتمام بالوظيفة الإخبارية للكلام. لأنّ الكلام أخبار، والمتكلّم مخبر مهما كان مقام الكلام وسياقه، ففي سياق الأمر والنهي والدعاء مثلا، على الرغم من أنّ المتكلّم يبدو في الظاهر منشئا لا مخبرا، إلاّ أنّه في حقيقة الأمر يخبر عمّا بداخله من ميول ورغبات وأهواء...وخلاصة القول أنّ الكلام أخبار، لأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار. يعبّر الجرجاني عن هذا المعنى بقوله: " وجملة الأمر أنّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض أعظمها شأنا الخبر، فهو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة وتقع فيه الصناعات العجيبة"[1]. فالصور الكثيرة للخبر تعرض في شكل تراكيب نحوية تحمل معاني نحوية كالخبر والصفة والحال والتوكيد والبدل... والملفوظ اللساني لا يسمّى كلاما إذا لم يكن مفيدا فائدة إخبارية.

نظرتهم إلى الكلمة:

الكلمة لفظ مفرد يدل على معنى مستقل، تواضعت عليه الجماعة وهي المادة الخام في بناء الكلام، وإذا كان الكلام أخبارا بالمعنى العام لكلمة خبر كما أسلفنا، فإنّ الكلمة هي اللبنة الأساسية في صناعة الخبر، أو بناء التركيب اللغوي الذي يحمل خبرا. وإذا حاولنا الكشف عن مكونات الخبر، فإنّ قانون الإخبار يقتضي أن يتكوّن الخبر من مخبر به، ومخبر عنه. ففي قولك: (الطفل مريض)، (الطفل) مخبر عنه، و(مريض) مخبر به. فهذه الزيجة اللغوية بين كلمتي (الطفل، ومريض) أثمرت فائدة إخبارية. ولا يمكن أن نتصوّر خبرا بدون مخبر به أو مخبر عنه، فهما بمثابة الجناحين اللذين يطير بهما الخبر من المتكلّم إلى السامع. فالكلمة باعتبار الوظيفة الإخباريّة إمّا أن تدل على مخبر به، أو مخبر عنه. أمّا باعتبار الجنس فهي ثلاثة أقسام، اسم وفعل وحرف. وكذلك هذه الأقسام الثلاثة نظروا إليها باعتبار أداء الوظيفة الإخبارية، فرتبوها حسب

[1] ـ الجرجاني، دلائل اعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا،1402هـ 1981م، دار المعرفة، بيروت، ص:406.

درجة الأهمّية، واعتمدوا في الترتيب مدى فاعلية الكلمة في بناء الخبر، وانتهوا إلى أنّ المرتبة الأولى للاسم، لأنّه يخبر به وعنه. يليه في المرتبة الثانية الفعل، لأنّه يخبر به فقط. أمّا الحرف فيحتلّ المرتبة الأخيرة، لأنّه لا يخبر به ولا عنه.[2] والترتيب نفسه نتحصّل عليه إذا راعينا أهمّية الكلمة في بناء الجملة. فكون الاسم عنصرا أساسيا في بناء الجملة، اسميّة كانت أو فعلية جعله في المرتبة الأولى، ويليه الفعل لأنّه يدخل في بناء الجملة الفعلية فقط، وأخيرا الحرف لإمكانية الاستغناء عنه في بناء الجملتين.

وهذا التعليل الأخير ذكره ابن جنّي وهو يعلل استعمال كلمة الأسماء بدل اللغات في قوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾، (البقرة، 31). فقال: " فإن قيل: فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف، وليس يجوز أن يكون المعلّم من ذلك الأسماء دون غيرها، ممّا ليس بأسماء، فكيف خصّ الأسماء وحدها؟ قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة، ولا بدّ لكلّ كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلّة عن كلّ واحد من الحرف والفعل." [3]

ولا فرق بين التعليل الأوّل الذي تراعى فيه أهمّية الكلمة في بناء الخبر، والتعليل الثاني الذي تراعى فيه أهمّية الكلمة في بناء الجملة. لأنّ الخبر والجملة وجهان لعملة واحدة، ولا يمكن الفصل بينهما، والعلاقة بينهما علاقة ظرف بمظروف، وشكل بمضمون. إذ الجملة هي الوعاء الحامل للخبر،

الجملة:

الجملة هي أبسط مظاهر الكلام، لأنّها أبسط تركيب لغوي يشتمل على فائدة تامّة يحسن السكوت عليها. فكلّ جملة كلام، وليس كلّ كلام جملة، لأنّ أقل الكلام جملة وأكثره غير محدّد، فعلاقة الجملة بالكلام هي علاقة الجزء بالكلّ، لذا نجد مفهوم الجملة عند القدماء في حديثهم عن الكلام.

يقول الزمخشري: "والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: (زيد أخوك) و (بشر صاحبك)، أو فعل واسم نحو قولك: (ضُرِبَ زيد) و (انطلق بكر)، وتسمّى الجملة."[4]

نلاحظ أنّ الزمخشري استعمل الاسم والفعل فقط في بناء الجملة، لأنّهما المادّة الخام في بناء الخبر، أمّا الحرف فقد استغنى عنه، لأنّه لا يخبر به ولا عنه. وذكر أربع جمل، الجملتين الأوليين (زيد أخوك) و(بشر صاحبك) طرفا الإسناد فيهما اسمين وقد مثّل بهما للجملة الاسمية. ومثّل للفعلية بالأخريين، (ضُرِبَ زيد) و(انطلق بكر)، فجعل المسند في كلّ منهما فعلا، مثّل للبناء للمعلوم بجملة (انطلق بكر)، ومثّل للبناء للمجهول بجملة (ضُرِبَ زيد).

---

[2] ينظر (ابن السراج، الأصول في النحو،37/1. وأبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك،ط 3، 1426هـ 2005م، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص:23.

[3] ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة،1403هـ 1983م، عالم الكتب، بيروت، ج1/ص، 41 . 42.

[4] الزمخشري، المفصّل، ج:1, ص:33.

وقال بصريح العبارة أنّ الكلام لا يتأتّى إلاّ في اسمين، أو اسم وفعل، ثم ذكر أنّ الكلام هو الجملة. يريد بذلك أنّ الجملة هي أصغر وحدة كلامية.

وإذا تأمّلنا الجمل الأربع التي ذكرها الزمخشري نجد أنّها تراكيب إسنادية المسند إليه فيها جميعا اسم، أمّا المسند فقد جاء في الاسميّة اسما وفي الفعليّة فعلا. نستنتج من هذا أنّ الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية هو المسند، لأنّه هو العنصر المتغيّر، يأتي في الاسمية اسما وفي الفعلية فعلا. أمّا المسند إليه فهو عنصر ثابت الاسمية في الجملتين، وعليه يمكننا أن نعرّف كلاّ من الجملتين الاسمية والفعلية بما يلي:

1 . الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلا، مقدّما في الرتبة على المسند إليه، الفاعل أو نائبه. ونشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين المسند الذي يأتي فعلا، والمسند الذي يأتي جملة فعلية، لأنّ المسند الفعل لفظ مفرد، يأتي في الجملة الفعلية فقط، ويكون مقدّما في الترتيب. أمّا المسند الجملة فهو لفظ مركّب، سواء أكان جملة فعلية أو اسمية، ويأتي في الجملة الاسمية المركّبة فقط، ويتأخّر في الرتبة، لأنّ المسند في الجملة الاسميّة الأصل فيه التأخّر. كقولك: (الطفل يلعب)، فلفظ (يلعب) هنا هو جملة فعلية، تتكوّن من الفعل المضارع (يلعب) وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على الطفل. أمّا مثال المسند الذي يأتي فعلا فقولك: (يلعب الطفل)، لفظ يلعب هنا فعل مضارع فقط، وفاعله هو لفظ الطفل.

2 . الجملة الاسمية هي ما كان المسند فيها في الأصل اسما، مؤخرا في الرتبة. ونقول (في الأصل) لأنّه من حيث الرتبة قد يتأخّر لغرض بلاغي، أو لداع نحويّ. تقول: (الأمر لله)، وتقول: (لله الأمر). التقديم والتأخير هنا جائز، لأمر بلاغي. أمّا في قوله تعالى: ﴿**بَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ**﴾، (الأعراف 46). فتقديم الخبر في الجملتين واجب لداع نحويّ. وهو مجيء المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة.

أمّا من حيث كونه اسما، فيراد به صفة الإفراد. لأنّه قد يحل محل المفرد تركيب، سواء أكان هذا التركيب جملة، أو شبه جملة. ومسوّغ هذا الجواز أنّ المسند مخبر به، ولك أن تخبر بمفرد أو بتركيب، جملة كان أو شبه جملة. ومن هنا تنوّعت الجملة الاسميّة من حيث الشكل إلى بسيطة ومركّبة.

وهذا التحديد الذي أوردناه للجملة الفعلية، والاسمية، يقرّه واقع اللغة ويقتضيه منطقها، لأنّه إذا كانت الجملة هي حاملة الخبر ووعاؤه، وكانت المادّة الخام في بنائها هي الكلمة التي تتنوّع إلى اسم وفعل وحرف، فإنّ الاسم يخبر به وعنه، بينما الفعل يخبر به فقط، أمّا الحرف فلا يخبر به ولا عنه. فإذا كان هذا من البديهيات المسلّم بها في عرف اللغة، فلا يمكننا إلاّ بناء نمطين فقط من الجمل بهذه العناصر الثلاثة، كما هو مبيّن في الجدول التالي، الذي نقتصر فيه على الاسم والفعل، ونتجاوز الحرف أنّه لا يخبر به ولا عنه.

طرفا الاسناد		ملاحظة
المسند	المسند إليه	
اسم	اسم	جملة اسمية
اسم	فعل	لا يصح
فعل	فعل	لا يصح
فعل	اسم	جملة فعلية

فالجدول يضم أربعة احتمالات للتراكيب التي يمكن تشكيلها من المسند والمسند إليه، ولا يصحّ منها إلاّ احتمالان هما الأوّل والأخير، وكلاهما يمثّل نمط الجملة البسيطة، الأوّل هو نمط الجملة الاسمية، والثاني نمط الجملة الفعلية. وقد مثّل الزمخشري لكلّ نمط بمثالين، وقد أشرنا إلى ذلك آنفا. كما أشار إلى وجود هذين النوعين فقط بقوله:(ذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين... أو اسم وفعل)

الجملة البسيطة: الجملة البسيطة تركيب إسنادي يتكوّن من مسند ومسند إليه مفردين، ونقصد بالإفراد هنا انعدام التركيب الإسنادي، لأنّ التراكيب غير الاسناديّة كالبيانية والإضافيّة، تكافئ المفرد في أداء الوظيفة النحويّة. ففي قولك: (الصديق الوفيّ نادر)، أخبرت عن مدلول التركيب الوصفي (الصديق الوفيّ)، لا عن الصديق. وفي قولك: (قراءة الشعر ممتعة) لم تخبر عن القراءة بأنّها ممتعة، بل عن قراءة الشعر. وما يميّز الجملة البسيطة أنّها أحاديّة الإسناد، تشتمل على تركيب إسنادي واحد وواحد فقط، أمّا التراكيب غير الإسناديّة فقد تتنوّع وتتعدّد. وقد لا توجد أصلا، لأنّ وجودها في الجملة لا يحوّلها من بسيطة إلى مركّبة، كما أنّه ليس شرطا لصحّتها أو وجودها، فحكمها كحكم النافلة. أمّا الإسناد فهو شرط وجود الجملة، يأتي مرّة فقط في الجملة البسيطة ويتعدّد في المركّبة. ففي قولك: (زهيرُ بنُ أبي سلمى شاعرٌ حكيمٌ)، يوجد تركيب إسنادي واحد (زهير شاعر)، وتركيب بدلي (زهيرُ بنُ)، وتركيبان إضافيان (بنُ أبي)، و(أبي سلمى)، وأخيرا تركيب وصفي (شاعرٌ حكيمٌ). فقد اشتمل اللفظ على تركيب إسنادي واحد فقط، أمّا التراكيب غير الإسناديّة فقد تعدّدت وتنوّعت. فرغم تعدد وتنوّع التراكيب اللغوية في المثال السابق:(زهيرُ بنُ أبي سلمى شاعرٌ حكيمٌ)، إلاّ أنّه جملة بسيطة، لاشتماله على إسناد واحد فقط. والشكل الموالي يبيّن ذلك.

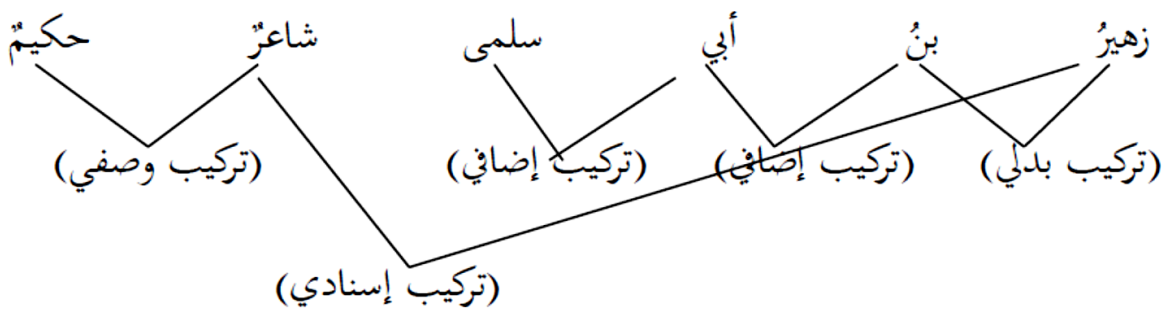

طرفا الإسناد وخصائصهما المميزة:

ويوصف طرفا الإسناد بأنّهما عمدة الكلام، وحكمهما الرفع لمكانتهما ورِفعتهما، وهو رفع على العُمُدِيَّة لا على التبعيّة، فلفظ (زهير) في المثال السابق رفع على الابتداء، فهو عمدة، أمّا لفظ (بنُ) فتابع مرفوع على البدليّة، وكذلك لفظ (شاعر) رُفع على الخبريّة، فهو عمدة كذلك، أمّا لفظ (حكيم) فتابع مرفوع على الصفة.

والصفة الثانية التي بشترك فيها طرفا الإسناد هي صفة الإفراد، وهي صفة ثابتة في الجملة البسيطة فقط، أمّا الجملة المركّبة فإنّ المسند فيها يأتي تركيبا إسناديا، فتكتسي بذلك صفة التركيب لتعدّد الإسناد.

المسند إليه:

يمتاز المسند إليه بثبوت صفة الاسميّة فيه، سواء أكانت الجملة اسميّة أم فعليّة، لأنّ المسند إليه مخبر عنه، والمخبر عنه شيء والأصل في الأشياء أن تدلّ عليها الأسماء، وثبوت صفة الاسميّة في المسند إليه ترتّب عنها ثبوت صفة الإفراد. ولذلك ما خرج من الأسماء على هذا الأصل في شكله، فجاء تركيبا عومل معاملة المفرد، لأنّ العبرة بالدلالة، فما وافق المفرد في الدلالة وافقه كذلك في أداء الوظيفة النحويّة. فلو وُضع تركيب ـ إسنادي أو غير إسنادي ـ عَلَمًا على مسمّى لعومل معاملة الاسم. ففي قولك: (تأبّط شرّا شاعر جاهليّ)، المسند إليه الواقع في محل رفع مبتدأ هو المركب الإسنادي: (تأبّط شرا). وكذلك المركبات الإضافية كعبد الله، وجمال الدين، أم كلثوم، وشجرة الزقوم، وخان الخليلي، إذا كانت أعلاما على مسمّيات عوملت معاملة المفرد، لأنّها تطابقه في الوظيفة الإخباريّة، وهذا ما جعلها تكافئه في أداء الوظيفة النحويّة. والقدماء حينما نظروا إلى الأسماء من حيث الشكل قسّموها إلى مفرد ومركّب، وقسّموا المركّب إلى مركب إسنادي، ومركّب إضافي، مركّب مزجي، ولكن لا فرق بينها في المضمون إذا كانت أعلاما على مسمّيات، لأنّها تطابق الاسم المفرد في أداء الوظيفتين الإخباريّة والنحويّة. نخلص من هذا إلى أنّ المسند إليه ثابت الاسميّة ثبوتا دائما، فلو جئنا بتركيب إسنادي (جملة) ووضعناه موضع المسند إليه، بأن أخبرنا عنه، فقلنا على سبيل المثال: (لا إله إلاّ الله كلمة التوحيد). فجملة (لا إله إلاّ الله) وقعت موقع المسند إليه لأننا أخبرنا عنها بأنّها كلمة التوحيد، لذا تُعرب في محل رفع مبتدأ، ويسمّها النحاة جملة محكيّة.

المسند: أمّا المسند الذي هو محلّ التفرقة بين الجملتين، يأتي في الفعليّة فعلا وفي الاسميّة اسما، له خصوصيّته في كلّ منهما.

مسند الجملة الفعليّة: يأتي المسند في الفعليّة فعلا فقط، وصفة الإفراد فيه ثابتة، فلا يمكن تعويضه بتركيب. ومن خصائصه أنّه دائما مقدّم في الرتبة على المسند إليه، وحيثما وجد وجدت الجملة الفعليّة، لأنّه لا يدخل في بناء التراكيب غير الإسنادية كالبيانية والإضافيّة.

والذي يهمّنا هنا هو ثبوت صفتي الفعليّة والإفراد في مسند الجملة الفعليّة. وهذا ينتهي بنا إلى عدم وجود الجملة الفعليّة المركّبة، لأنّها تتكوّن من مسند ومسند إله صفة الإفراد فيهما ثابتة. وهذا ما أدركه القدماء فلم يتحدّثوا عن الجملة الفعليّة المركّبة، بل أنّهم لم يجرؤوا على وصف الجملة الفعليّة بالبسيطة، لأنّ هذا يفيد احتمال وجود المركّبة. أمّا في حديثهم ودراستهم للجملة الاسميّة قسّموها إلى بسيطة ومركّبة، وتناولوا كلّ نوع على حدة.

المسند في الجملة الاسميّة:

لقد ذكرنا في تعريفنا للجملة الاسميّة أنّ الأصل في المسند أن يكون اسما مؤخرا في الرتبة. فهناك صفتان في مسند الجملة الاسميّة هما الاسميّة والتأخر في الرتبة، الأصل أنّهما موجودان لكن ليس على وجه الدوام، لأنّ الجملة الاسميّة نفسها ليس لها نمط تركيبي واحد، فيها البسيطة وفيها المركّبة، بخلاف الفعليّة. والتعريفات والقواعد الكلّية الشاملة تعتمد وتركز على النماذج البسيطة، ثمّ تأتي القواعد التفصيليّة من رصد مختلف الأشكال التركيبيّة التي هي امتداد وفروع للنموذج البسيط الذي يمثّل الأصل. لذلك تجد الزمخشري مثلا في تعريفه للكلام والجملة استشهد بنماذج للجملة البسيطة، وذكر تعريفا مستمدا من تلك النماذج. فحينما نقول الأصل في مسند الجملة الاسميّة أن يكون مفردا، نقوله مراعاة للجملة البسيطة، وتحسّبا المركّبة. لأن المسند يأتي في البسيطة مفردا وفي المركبة تركيبا (جملة). وهو العنصر الإسنادي الوحيد الذي يمكن تعويضه بتركيب. والسبب في ذلك أنّ مجال الخبر مفتوح على مصراعيه، لأنّ الخبر قد يتعدّد فيكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر، وقد يتنوّع فيأتي مفردا ويأتي جملة، يتوقف الأمر في ذلك على مدى معرفة المخبر للخبر، أو نيّته في تزويد السامع بالخبر.

أنماط الجملة الاسميّة البسيطة:

لقد ذكرنا فيما سبق أنّ الجملة الاسميّة البسيطة هي جملة أحاديّة الاسناد، أي أنّ الإسناد حدث فيها مرّة واحدة. لأنّ الذي يُخرج الجملة من البساطة إلى التركيب هو تكرار الاسناد. وصفة البساطة في الجملة تقتضي صفة الإفراد في المسند والمسند إليه، أو ما يكافئ المفرد في أداء الوظيفة النحويّة كالمصدر المؤوّل، أو ما ذكر على سبيل الحكاية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. فما يشترك فيه طرفا الإسناد في الجملة البسيطة هو صفة الإفراد، ولكنّهما يختلفان في أهمّ ما يدخل في بناء الخبر وهي صفة التعريف أو التنكير.

لأنّه إذا كانت الجملة هي أصغر وحدة كلاميّة، أو أصغر بنية إخباريّة تحمل خبرا مفيدا، وأنّ الوظيفة الأساسية للجملة هي الإخبار، فهذا معناه أنّ بناء الجملة هو بناء للخبر، وصناعة الجملة هي صناعة للخبر، والفرق بين مصطلحي الجملة والخبر، أنّ الأوّل يتعلّق بجانب الشكل والتركيب، فالوجه النحوي هنا أظهر وأبين. أمّا الثاني فيتعلّق بجانب المضمون والوظيفة الإخباريّة، لذا يتجلّى فيه الوجه البلاغي.

وإذا جئنا لبناء الخبر، فإنّ الخبر يقتضي مخبرا به ومخبرا عنه، ويكون الخبر مفيدا إذا كان عن معلوم بمجهول، لأنّ الإخبار بالمعلوم أو المعروف لا يفيد، وكذلك الإخبار عن المجهول أو المنكور لا يفيد، لأنّ السامع تهمّه أخبار معارفه. من هنا تظهر أهمّية الزيجة اللغويّة بين التعريف والتنكير في بناء الخبر المفيد. والأنماط التركيبيّة في بناء الخبر التي تتكوّن من مخبر به ومخبر عنه، هي نفسها الأنماط التركيبيّة للجملة المفيدة التي تتكوّن من مسند ومسند إليه. وهما في الجملة الاسميّة المبتدأ والخبر.

وإذا أردنا معرفة الأنماط التركيبيّة في بناء الخبر استنادا إلى عنصري التعريف والتنكير، فإنّ التقسيم الرياضي يعطينا أربعة احتمالات. الأوّل أن تخبر عن معرفة بنكرة، وهذا هو الأصل، لذلك قالوا الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة، مثل: الكتابُ مفيدٌ. والجوُّ باردٌ. ولكن الأمور لا تجري دائما على ما يقتضيه الأصل فقد يشترك الطرفان في التعريف، وهذا نمط ثان، كقولك: الله ربّنا، والعربيّة لغتنا. وقد يشتركان في التنكير فنكون أمام نمط ثالث

كقولك: سوداء ولود خير من حسناء عقيم. فقد أخبرت عن (سوداء) بـ(خير) وكلاهما نكرة. وبقي الاحتمال الرابع وهو الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وهو ما يتعارض مع قانون الإخبار الذي يقتضي أن نخبر عن المعرفة بالنكرة، وهذا ما جعل بعض الدارسين ينفون وجود هذا النمط التركيبي.[5] والحقيقة أنّ لهذا النمط التركيبي وجود في الواقع اللغوي، وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص، باعتباره أفصح ما قيل بالعربيّة، وهو وجه من وجوه الإعجاز الربّاني في النحو القرآني، وسنشير إليه في حينه.

1 ـ الإخبار عن المعرفة بالنكرة:

هذا هو النمط الأصلي للجملة الاسميّة البسيطة، لأنّ الأصل في الخبر المفيد أن يكون بالنكرة عن المعرفة، ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى على لسان إبليس: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾، (ص،67). لشاهد قوله: (أنا خير منه)، (أنا): مبتدأ وهو من أعرف المعارف لأنّه ضمير، و(خير): خبر. ومن هذا النمط قوله تعالى: ﴿...وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾، (الأعراف 68). ومن أمثلته أيضا قوله تعالى: ﴿بَعْضُكَمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[6]. وهذا النمط موجود بكثرة وجار على الألسنة، كقولك: (الجوّ بارد، والكتاب مفيد)، لذا لا يحتاج إلى طول كلام.

ـ الإخبار عن المعرفة بالمعرفة:

هذا النمط التركيبي الذي يشترك فيه المبتدأ والخبر في التعريف يشترط فيه أن يكون المبتدأ أعرف من الخبر، فيحمل الخبر الذي هو أقل تعريفا على النكرة. والانتقال من الأعرف إلى ما دونه تعريفا، في حكم بالانتقال من المعرفة إلى النكرة. وهذا الأمر يدفعنا إلى ترتيب المعارف حسب درجة التعريف. وقد تنبّه العلماء إلى أهمّية هذا المبحث فرتّبوا المعارف، ولكنّهم اختلفوا في ترتيبها، ولا يتّسع المقام هنا لعرض أوجه النظر المختلفة والمفاضلة بينها، بل يكفي أن نذكر الترتيب الصحيح وهو في نظرنا الذي تجري عليه العربية في تراكيبها. وهو كالتالي:

أعرف المعارف الضمير، ثمّ اسم الإشارة، ثمّ العلم، ثمّ المعرّف بأل، ثمّ الموصول. والمراد بالمعرّف بـ(أل) هنا هو مصحوب (أل) التعريفيّة، وهي أل العهديّة، لأنّ (أل) الجنسية لا تفيد تعريفا، ومصحوبها في حكم النكرة، لذا قد يخبر عن الموصول ـ وهو في أدنى درجات التعريف ـ بمصحوب (أل) الجنسيّة كما في قوله تعالى: ﴿**مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ**﴾، (يونس، 81). لأنّ الموصول ما دام أقلّ المعارف تعريفا فلا يخبر عنه إلاّ بنكرة، أو بما هو في حكم النكرة، كالجملة أو مصحوب (أل) الجنسيّة. أمّا الضمير فلا يصحّ الإخبار به لأنّه أعرف المعارف. والعربية قد جرت في تراكيبها على هذا. ومن الإخبار عن المعرفة بالمعرفة في القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿**أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي**﴾، (يوسف، 90). فقد أُخبر عن الضمير بالعلم، في: (أنا يوسف). وعن اسم الإشارة بالمعرّف بالإضافة. في: (هذا أخي).

---

[5] ينظر أحمد مختار عمر، ومصطفى النحاس زهران، ومحمد حماسة عبد اللطيف. النحو الأساسي الطبعة الأولى 1404هـ 1984م، دار السلاسل، الكويت. ص:259.

[6] ـ البقرة، 36. والأعراف 24. وطه 123.

وما دام الضمير أعرف من المعرّف بأل، فقد أُخبر عن المضاف إلى الضمير بالمضاف إلى المعرّف بأل في قوله تعالى: ﴿**قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحىً**﴾، (طه،58). برفع يوم، لأنّ نصب يوم على الظرفية يجعل الخبر شبه جملة، وعليه يخرج التركيب من نمط الإخبار بالمفرد، إلى الإخبار بشبه الجملة.

وفي قوله تعالى: ﴿**وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾، (الزمر، 67)، أُخبر عن المعرّف بأل (الأرض) بالمعرّف بالإضافة (قبضته)، وما يدل على أنّ المبتدأ (الأرض) أعرف من الخبر (قبضته)، أنّه معرّف بـ(أل) العهديّة عهدا حضوريا، ومخصصة بحال مؤكّدة وهي لفظ (جميعا). أمّا الخبر فشتمّ فيه رائحة الظرف، لأنّه بمعنى في قبضته، وهذا ما جعل الفرّاء يجيز فيه النصب. [7]

3 ـ الإخبار عن النكرة بالنكرة:

هذا النمط التركيبي الذي يشترك فيه المبتدأ والخبر في التنكير، يشترط فيه أن يكون الخبر أنكر من المبتدأ. ووجه الشبه بين هذا النمط والنمط الأصلي الذي يخبر فيه عن معرفة بنكرة، أنّ المبتدأ كونه أقلّ تنكيرا سمح بحمله على المعرفة، وبهذا يكون الانتقال من الأقل تنكيرا إلى الأكثر تنكيرا، هو بمثابة الانتقال من المعرفة إلى النكرة.

وقد تحدّث العلماء عن هذا النمط في معرض حديثهم عن مسوّغات الابتداء بالنكرة، وأرجعها ابن هشام إلى نيّف وأربعين مسوّغا، كلّها تعود إلى التخصيص أو التعميم.

والتخصيص والتعميم صفتان متناقضتان، الأولى تقلل من درجة التنكير، وتزيد في درجة التعريف، ومن هنا كان الاسم الأخص هو الأعرف. والثانية تعمل العكس، أي تزيد في درجة التنكير، وتقلل من درجة التعريف، وعليه فالأعم من الأسماء هو الأنكر.

فإذا كان هذا هو شأن التخصيص والتعميم، فإنّ وجه استقامة التركيب الذي يخبر فيه عن نكرة مخصصة بنكرة محضة له ما يبرره، لأنّ النكرة المخصصة قريبة من المعرفة، بسبب التخصيص الذي يقلّل من درجة التنكير. ولكن كيف يكون التعميم الذي يفيد التنكير، ويزيد النكرة تنكيرا مسوّغا من مسوّغات الابتداء بها؟ للإجابة على هذا السؤال نقول: إذا كانت المعرفة تدل على واحد، أو على محدّد أو معيّن، والنكرة تدل متعدد، أو على ما شاع في جنسه، فإننا نستطيع بالتعميم أن نجعل مجموع العناصر التي تنتمي إلى جنس معيّن مجموعة واحدة، فنكون بهذا الجمع والتعميم قد انتقلنا ممّا كان متعدّدا إلى ما صار موحدا، أي انتقلنا من المتعدّد إلى الواحد. وهذا ما يحدث مع الاسم الجمعي، مثل: كلمة (تمر) في قولك: (التمر غذاء كامل)، أنت لم تخبر عن عنصر محدّد، بل عن جنس التمر عموما، ولكي يستقيم لك الوضع أدخلت على لفظ (تمر) ـ الذي يدلّ على متعدّد ـ (أل) الجنسيّة، لتنتقل من الدلالة على متعدّد بلفظ (تمر) إلى الدّلالة على واحد بمصحوب (أل) الجنسيّة وهو لفظ (التمر)، الذي يدلّ على جنس التمر، فكان قولك: (التمر غذاء كامل)، مستساغ لغويا، لأنّه جار على قوانين اللغة. وهكذا يتّضح لنا السبب الذي جعل

[7] ينظر أبو جعفر النحّاس، إعراب القرآن، الطبعة الأولى 1530هـ 2009م، دار إحياء التراث العربي، بيروت،66/4.

النحاة يرجعون كل مسوّغات الابتداء بالنكرة إلى الخصوص أو العموم. والشكل الموالي يلخّص لنا مسوّغات الابتداء بالنكرة، ويعطي لكلّ مسوّغ مثال.

مسوغات الابتداء بالنكرة				
التخصيص		التعميم		
الوصف	الإضافة	دلالة أصلية(معجمية)	دلالة مكتسبة (نحوية)	
نكرة موصوفة مثل: -﴿ولأمةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مشركةٍ﴾ البقرة 221 سوداء ولود خير من حسناء عقيم	نكرة مضافة - ﴿كلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ المدّثر 38 -كلُّ تسبيحةٍ صدقةٌ	أن تكون من ألفاظ العموم (كل، جميع) -﴿كلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ البقرة 116، والروم 26 - ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَـٰذِرُونَ ﴾الشعراء 56.	نكرة مسبوقة بنفي مثل: لا أحدَ في الدّارِ -﴿مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ الحاقة 47	نكرة مسبوقة باستفهام مثل: - ﴿أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيمُ﴾ مريم 46 -﴿ أإلهٌ مَعَ اللهِ﴾ النمل 61،62،63،64

4 الإخبار عن النكرة بالمعرفة:

الأصل أنّ هذا النمط غير موجود، لأنّه يتناقض مع قانون الإخبار الذي يقضي بأن الأصل في الأُخبار أن يكون عن معرفة بنكرة. وهذا ما جعل بعض النحاة ينفون وجود هذا النمط، على غرار أصحاب النحو الأساسي.[8] ولكن إذا استقرأنا الفصيح من الكلام العربي، وبصفة خاصّة القرآن الكريم، نجد كلّ أنماط الجملة البسيطة، بما في ذلك الإخبار عن المعرفة بالنكرة، ولكن بكيفيّات معيّنة ومحدّدة، يحكمها قانون لغوي.

ولبيان ذلك وتوضيحه نقول: إنّ المعارف درجات، وأعرف المعارف بعد لفظ الجلالة الضمائر، وأدناها تعريفا الاسم الموصول، وسمّي موصولا لأنّه موصول بما يزيل إبهامه ويكسبه التعريف وهي الصلة. لذا ينعته بعض النحاة بالمبهم، وصفة الإبهام هذه هي التي جعلته يتذيّل ترتيب المعارف. وكما أنّ التعريف درجات كذلك التنكير درجات، وكلّما قلّت درجة تنكير النكرة اقتربت من المعرفة، وكذلك الأمر بالنسبة للمعرفة، كلّما قلّت درجة تعريفها اقتربت من النكرة، والرسم الموالي يوضّح ذلك.

[8] ـ ينظر أحمد مختار عمر، ومصطفى النحاس وهران، ومحمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي، ط1، 1404هـ 1984م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص:259.

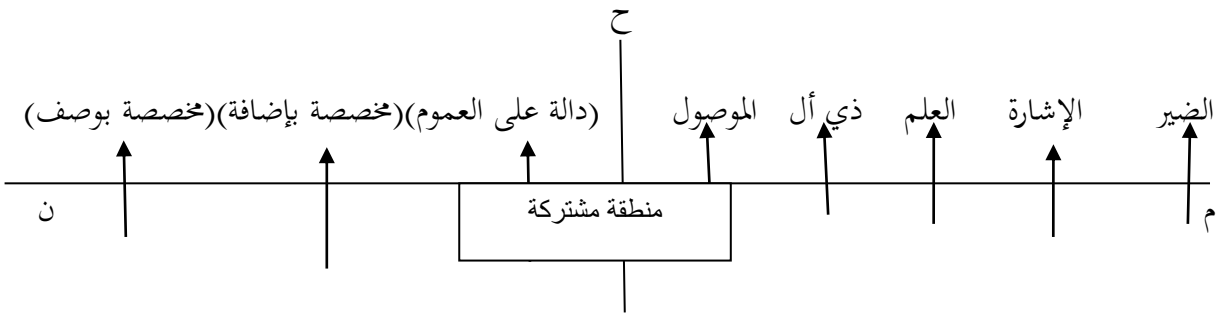

المستقيم (م ن) تترتّب على امتداده المعارف والنكرات، ويقسمه العمود (ح) إلى قسمين، بحيث تترتب المعارف على جهة اليمين، من (م) إلى نقطة التقاطع مع (ح)، التي هي نقطة حياديّة، بحيث تزداد درجة التعريف كلّما اقتربنا من (م)، وتقلّ كلّما اقتربنا من (ح). وتترتّب النكرات على جهة اليسار، على امتداد القطعة (ح ن)، بحيث تقلّ درجة التنكير كلّما اقتربنا من (ح)، وتزداد كلّما اقتربنا من (ن). النقطة الحياديّة (ح) نقطة وهميّة لا وجود لها في الواقع، لأنّه لا يمكن لأيّ اسم أن يكون غير معرفة وغير نكرة في آن واحد. وجيء بها للفصل بين المعارف والنكرات. والمنطقة الحدودية بين المعارف والنكرات والتي يتوسّطها العمود (ح) منطقة مشتركة فيها أقلّ المعارف تعريفا، واقلّ النكرات تنكيرا. وفي هذه المنطقة قد يقع تبادل الوظائف بين عناصرها، أي أنّه قد تقوم المعرفة فيها مقام النكرة، فيخبر بها، كما تقوم النكرة فيها مقام المعرفة فيخبر عنها.

من ذلك ما نجده في قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾ (آل عمران 185). (كل) مبتدأ مضاف إلى (نفس)، نكرة أُضيفت إلى نكرة بقيت على حال التنكير. و(ذائقة) خبر مضاف إلى (الموت)، نكرة أُضيفت إلى معرفة فاكتسبت التعريف. فالتركيب من الناحيّة الشكليّة يتكوّن من مبتدأ نكرة، وخبر معرفة. لكن النكرة المرفوعة على الابتداء من ألفاظ العموم، التي تكافئ المعرفة في أداء الوظيفة النحويّة، لقربها منها، هذا من جهة، ومن جهة ثانيّة أنّها مخصصة بإضافة، وهذا مسوّغ ثان من مسوّغات الابتداء بالنكرة. والمعرفة الواقعة خبرا وهي لفظ (ذائقة) المعرّفة بالإضافة، اسم فاعل من ذاق، يتضمّن معنى الفعل ويعمل عمله، فصفة التنكير فيه قويّة، لذا قُرئ ذائقةٌ بالتنوين لإظهار التنكير، ونصب الموت. فلفظ (ذائقة) كونه مشتق يحمل معنى الفعل ويعمل عمله ـ وهو نصب ذائقة على المفعوليّة ـ جعل صفة التنكير فيه أقوى من التعريف الذي اكتسبه من الإضافة، وهذا ما سوّغ رفعه على الخبريّة.

ونجد أيضا من الإخبار عن المعرفة بالنكرة قوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ**﴾، (آل عمران 96). (إنَّ) حرف مشبّه بالفعل، من نواسخ الجملة الاسميّة، تنصب المبتدأ وترفع الخبر. و(أوّل) اسمها منصوب، وهو مضاف، وبيت مضاف إليه، وجملة (وضع للناس) صفة لبيت. واللام المزحلقة للتوكيد، و(الذي) اسم موصول في محل رفع خبر، و(ببكّة) شبه جملة صلة أو متعلّق الصلة المحذوفة، والتقدير: (الذي يوجد ببكّة). فاللفظ الواقع اسما لإنّ والذي أصله مبتدأ هو المركّب الإضافي (أوّل بيت)، وليس اللفظ المفرد (أوّل)، رأس المركّب يأخذ حركة المحلّ وهي النصب بإنّ، وعجزه يجرّ بالإضافة. والمركّب الإضافي الذي يتكوّن من نكرة أضيفت إلى نكرة يساوي نكرة، ولكن هذه النكرة خصصت مرّتين، حيث خصص رأس المركّب وهو لفظ (أوّل) بالإضافة إلى لفظ (بيت)، وخصص عجزه بالصفة،

حيث وصف لفظ (بيت) بجملة (وضع للناس). هذا التخصيص المضاعف جعل النكرة قريبة جدا من المعرفة، فكان هذا مسوّغا كافيا للرفع على الابتداء. أمّا اللفظ المرفوع على الخبريّة فهو الاسم الموصول (الذي)، وهو من أضعف المعارف تعريفا، عومل معاملة النكرة لضعف التعريف فيه. هذا من ناحية الشكل، أمّا من ناحيّة المضمون، أي دلالة اللفظ، فإنّ المركّب اللفظي (أوّل بيت) شيء واحد هو البيت الحرام (الكعبة)، ومدلول لفظ (الذي وضع ببكة) متعدّد لأنّه يدل على عدد بيوت مكّة. وإذا كانت المعرفة هي ما دلّ على واحد، أو على محدّد، والنكرة ما دلّ على متعدّد، فإنّ هذا التركيب القرآني إن كان في شكله إخبار عن نكرة بمعرفة، فهو في مضمونه إخبار عن معرفة بنكرة، لذا يمكن عدّه وجها من وجوه الإعجاز الربّاني في النحو القرآني.

الجملة المركّبة:

إذا كانت الجملة البسيطة تمتاز بمجيء المسند والمسند إليه فيها مفردين، فإنّ الجملة المركّبة تقتضي مجيء المسند فيها مركّبا، لأنّ المسند مخبر به، ولك أن تخبر بمفرد، أو بجملة، والجملة تركيب. أمّا المسند إليه، فقد تحدّثنا عنه آنفا وقلنا أنّه ثابت الإفراد والاسمية. ولو جاء تركيبا فإنّ هذا التركيب يحمل دلالة الاسم، أو هو بمنزلة الاسم ويكافئه في الوظيفة النحوية، كالمصدر المؤوّل في قوله تعالى:**(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)**، (البقرة، 184). المسند إليه المخبر عنه هو: (أن تصوموا)، وهو تركيب لغوي يتكوّن من (أن) المصدرية، وجملة (تصوموا). ولكنّه يؤوّل بمفرد، وهو (صيامكم). ونقول في إعراب الجملة: المصدر المؤوّل في محلّ رفع مبتدأ.

وقد يأتي المسند إليه جملة لا تؤوّل بمفرد، ولكنّها أُجريت مجرى المفرد، وأُنزلت منزلته لأنّها وقعت مخبرًا عنه مثل: (لا إله إلاّ الله كلمة التوحيد)، فالمبتدأ المخبر عنه، الذي أُسند إليه الخبر هو جملة (لا إله إلاّ الله)، والخبر المسند إلى المبتدأ هو لفظ (كلمة) المضافة إلى لفظ (التوحيد). ويسمّي النحاة هذا النوع من الجمل بالجمل المحكية.

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (الحمد لله تملأ الميزان)، فجملة (الحمد لله) وقعت في محل رفع مبتدأ، لأنّها مخبر عنه، ومسند إليه، وجملة (تملأ الميزان) وقعت في محل رفع خبر، لأنّها مسند مخبر به.

وقبل التطرّق إلى أنماط الجملة المركبة، نشير إلى أنّ المفرد الذي يمكن تعويضه بتركيب هو الاسم فقط، أمّا الفعل فلا يمكن تعويضه بتركيب. ويعوض الاسم بتركيب إذا كان مسندا فقط. أمّا إذا كان مسندا إليه فالأصل فيه أنّه ثابت الاسمية والإفراد، في الجملتين الاسمية والفعلة.

ينتهي بنا هذا الكلام إلى أنّ الجملة التي تتفرّع إلى بسيطة ومركبة هي الجملة الاسميّة فقط، لأنّها هي الوحيدة التي تشتمل على ما يقبل التعويض بتركيب، وهو المسند الاسم.

أنماط الجملة المركبة:

نستنتج ممّا سبق أنّ الجملة المركبة هي جملة اسميّة تعدّد فيها الإسناد، لأنّ المسند فيها جملة. فهي تركيب إسنادي أُسندت فيه جملة إلى مفرد، فالتغيير حادث في هذا النمط التركيبي في ركن المسند، لذا وجب التركيز عليه لمعرفة أنماط الجملة المركّبة. والجملة الواقعة مسندا تتنوّع باعتبار النوع إلى اسميّة وفعليّة، وباعتبار الحجم والشكل إلى بسيطة ومركّبة. وسنتناول كلّ نوع على حدة.

أوّلا: الجملة المركّبة باعتبار نوع المسند: أي باعتبار نوع الجملة الواقعة خبرا، وهي نوعان.

1 ـ الجملة التي خبرها جملة فعليّة: (مسند إليه اسم) + (مسند فعل) + (مسند إليه اسم).

هي تركيب إسنادي يتكوّن من مبتدأٍ مفرد، وخبر جملة فعليّة. فهي متعدّدة الإسناد، لحدوث الإسناد فيها مرّتين، وبالتالي اشتمالها على عنصرين من المسند إليه، هما المبتدأ والفاعل، وعنصرين من المسند هما الخبر والفعل. ومثال ذلك قولك: (اللهُ يهدي من يشاء). الفعل المضارع يهدي أسند إلى الفاعل المستتر فيه، والجملة الفعليّة (يهدي من يشاء) في محل رفع خبر أُسند إلى المبتدأِ لفظ الجلالة.

نلاحظ على هذا التركيب أنّه يتكوّن من ثلاثة عناصر إسناديّة لا تقبل التعويض بمفرد، لأنّ صفة الإفراد فيها ثابتة، وقد ذكرنا آنفا أنّ العنصر الإسنادي الذي يمكن تعويضه بمفرد هو المسند الاسم فقط، ويدخل في بناء الجملة الاسميّة البسيطة فقط. وما دام هذا النوع من التراكيب يتكوّن من عناصر ثابتة الإفراد، لا تقبل التعويض بتركيب، فهو مغلوق من الجهتين، البداية والنهاية، اليمين واليسار. مغلوق من جهة اليسار أو البداية لأنّ الجملة العربيّة مهما كان نوعها تبدأ بما لا يقبل التعرض بتركيب، الفعليّة تبدأ بمسند فعل، والاسمية تبدأ بمسند إليه اسم، وكلاهما لا يعوّض بتركيب. أمّا من جهة اليمين أو النهاية فهو مغلوق أيضا لأنّه مختوم بمسند إليه اسم، وهو كذلك ثابت الإفراد في الأصل ولا يقبل التعويض بتركيب. يوصف هذا التركيب بأنّه تركيب اسمي إسنادي ثنائي الإسناد، لأنّ الإسناد حدث فيه مرّتين. وتمتاز الجملة الفعليّة الواقعة خبرا باشتمالها على فعل ماض أو مضارع فقط، ولا يكون أمرا لأنّه لا يخبر بالأمر. مثال المضارعيّة قوله تعالى: (**اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**)، (الزمر 42). ومثال الماضيّة قوله تعالى: (**وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا**)، (النحل، 78)

2 ـ الجملة التي خبرها جملة اسميّة: (مسند إليه اسم) + (مسند إليه اسم) + (مسند اسم). هي تركيب إسنادي متعدّد الإسناد، يوصف بأنّه ثنائي الإسناد، يتكوّن من مبتدأين وخبرين. المبتدأين مفردين، أمّا الخبرين فأحدهما مفرد، والآخر جملة. ومثال ذلك قولك: (زيد أبوه مريض). زيد: مبتدأ أوّل خبره جملة (أبوه مريض)، وأبوه: مبتدأ ثان خبره (مريض).

نلاحظ أنّ هذا التركيب يتكوّن من ثلاثة عناصر تركيبيّة، كلّها أسماء. هي كالتالي: مسند إليه اسم أوّل، متبوع باسم ثان مسند إليه، ومختوم بمسند اسم، كما هو مبيّن في الجدول التالي:

<table>
<tr><td>عناصر الجملة</td><td>زيد</td><td colspan="2">أبوه</td><td>مريض</td></tr>
<tr><td>نوع العنصر الإسنادي(الكلمة)</td><td>اسم</td><td colspan="2">اسم</td><td>اسم</td></tr>
<tr><td rowspan="2">عناصر التركيب الإسنادي</td><td rowspan="2">مسند إليه 1</td><td colspan="2">مسند إليه 2</td><td>مسند 2</td></tr>
<tr><td colspan="3">مسند 1</td></tr>
<tr><td rowspan="2">المحلّ الإعرابي</td><td rowspan="2">مبتدأ أوّل</td><td colspan="2">مبتدأ ثان</td><td>حبر المبتدأ الثاني</td></tr>
<tr><td colspan="3">خبر المبتدأ الأوّل</td></tr>
</table>

وكون هذا التركيب مختوم بمسند اسم وهو ما يمكن تعويضه بتركيب جعل مجاله على جهة اليسار مفتوح، فلو عوّضنا المسند الاسم بتركيب إسنادي، أي جملة فقلنا على سبيل المثال: زيد أبوه غلامه مريض. لتحصّلنا على تركيب إسنادي ثلاثي الإسناد، يتكوّن من مبتدأ أوّل وثان وثالث، وخبر أوّل وثان وثالث.

تعدّد الإسناد في الجملة المركّبة:

يبدأ التعدّد من العدد اثنين (2)، وأبسط جملة مركّبة هي جملة ثنائيّة الإسناد، لاشتمالها على عنصرين من المسند، وعنصرين من المسند إليه، كما هو الحال في النمطين السابقين، أي الجملة التي خبرها جملة فعليّة، والجملة التي خبرها جملة اسميّة.

وقد تكون الجملة المركّبة ثلاثيّة الإسناد، يتكرّر فيها الإسناد ثلاث مرّات، فتتضمّن ثلاثة عناصر من المسند، وثلاثة من المسند إليه، فيأتي المسند إليه في الحالات الثلاث اسما مفردا، لأنّ صفتي الاسميّة والإفراد ثابتتين في المسند إليه، كما سبق وأن ذكرنا. أمّا المسند فيأتي مرّة مفردا، ومرّة جملة بسيطة، ومرّة جملة مركّبة، كقولك: زيد أبوه أمّه مريضة. فزيد مبتدأ أوّل، وأبوه مبتدأ ثان، وأمّه مبتدأ ثالث. ومريضة خبر المبتدأ الثالث، والجملة البسيطة (أمّه مريضة) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة المركّبة (أبوه أمّه مريضة)، خبر للمبتدأ الأوّل. كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الأسماء ←	زيد	أبوه	أمّه	مريضة
الجمل	مبتدأ أوّل	مبتدأ ثان	مبتدأ ثالث	خبر المبتدأ الثالث
الجملة الأولى			← جملة بسيطة (خبر المبتدأ الثاني)	
الجملة الثانية		← جملة مركّبة وهي (خبر المبتدأ الأوّل)		
الجملة الثالثة	← الجملة الأم: وهي جملة مركبة خبرها جملة مركّبة			

والسؤال الجدير بالطرح: ما حدّ تعدّد الإسناد؟ وهل يتعدّد الإسناد أربع أو خمس مرّات أو أكثر؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول: من الناحية النظرية لا حدّ لتعدّد الإسناد. لأنه يمكن بناء جملة رباعية الإسناد، مثل: (زيد أبوه غلامه أمّه مرضة)، وممكن خماسية وهكذا. لأنّ الجملة المركّبة ما دامت مختومة بما يقبل التعويض بتركيب فباب التعدّد مفتوح. وهذا يؤدّي بنا إلى وجود جملة لا نهاية لها، وهو أمر محال. ولكن في الواقع الكلامي أو الاستعمال اللغوي، يوجد حدّ لتعدّد الإسناد. وأطول جملة في الواقع الكلامي ثلاثية الإسناد، لأنّنا لو استقرأنا القرآن الكريم باعتباره أفصح كلام عربي، وقمنا بإحصاء الجمل الاسمية، الأحادية والثنائية والثلاثية الإسناد، لوجدنا أنّ عدد

كل نوع يتناسب عكسيا مع تعدد الإسناد، أي أنّ أكثر الجمل أحادية الإسناد، وأقلّ منها عددا الثنائية، وقليلة جدا الثلاثية الإسناد. ولا وجود لجملة رباعية الإسناد، والسر في ذلك أنّ التعدّد في الإسناد يجعل التركيب معقّدا، ويؤثّر ذلك سلبا على وضوح المعنى، والعربية لغة إبانة وإفصاح، لذا تجد العربي يميل في كلامه إلى الوضوح، ويبتعد عن التعقيد والغموض.

نستخلص من هذا العرض المتواضع أنّ النحو العربي الذي أرسى قواعده القدماء، والذي تزخر به كتب التراث اللغوية مبني على قواعد علميّة، وأنّ القدماء كانوا أصحاب فكر لغوي راق، كانت مناهجهم غاية في العلمية، وحججهم وتعليلاتهم غاية في الإقناع. يقول ابن جنّي عن علل النحويين أنّها أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل الفقهاء.[9] وذلك لما فيها من سلامة استدلال وقوّة إقناع. وقد حاولنا في عملنا إثبات النزعة العلميّة في الفكر اللغوي عند النحاة القدماء، من خلال تنوّع الجملة العربية إلى اسميّة وفعليّة فقط، وكذا من خلال تنوّع أنماط الجملة الاسمية ، وكذا تفرّعها إلى بسيطة ومركّبة، وعدم تفرّع الفعليّة إلى ذلك، وأنّ مردّ ذلك إلى مقتضيات الفكر اللغوي. ومعنى هذا أنّه لا اعتباط في قواعد النحو العربي، وعليه يجب على المؤسسات التعليمية إرساء وتعليم قواعد الفكر اللغوي للمتعلّمين، ليدركوا معاني النحو، لا تحفيظهم قواعد النحو، وهم أبعد ما يكون عن معانيه.

[9] ـ ينظر ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 3، 1403هـ 1983م، عالم الكتب بيروت، ج1/ص 48.